

مبادرة أممية لوقف الحرب في سوريا نعم للديموقراطية، لا للتدخل الأجنبي

نحن الموقعين هذا النداء، باعتبارنا جزء من المجتمع المدني العالمي ننظر بقلق متزايد لما يعانيه الشعب السوري اليوم من سفك مريع للدماء، وبناء على ذلك فإننا ندعم المبادرة السياسية التالية المبنية على أساس نتائج بعثة تقصي الحقائق التي قام بها زملاء لنا إلى بيروت ودمشق في أيلول/ سبتمبر عام 2012. تقوم هذه المبادرة على الدعوة إلى تشكيل وفد أممي من كبار الشخصيات العامة ينطلق إلى سوريا لمناقشة الوضع الراهن مع أهم الفاعلين السياسيين، وذلك بقصد تمهيد الطريق أمام حل سياسي للنزاع المسلح الذي يعرض السلام العالمي لخطر جدي، ويتهدد وجود سوريا كدولة مستقلة ذات سيادة.

وبهذا المعنى نظم صوتنا إلى البيان التالي:

إذ تتجه أنظار الجميع إلى الحرب الدائرة في سوريا، والتي يدفع الشعب ضريبتها الفادحة دماء غزيرة، فإننا نعبر عن قلقنا البالغ، ليس فقط حيال ما حازه النزاع من أبعاد جيوسياسية خطيرة، بل أيضاً لما يتعرض له حراك الشعب السوري المشروع والسلمي بدايةً في سبيل الحقوق الديموقراطية (شأنه شأن أشقائه العرب) من خطر التردي إلى حرب طائفية بتشابكات إقليمية ودولية.

إننا على وعي بأن ليس من فريق بقادر على حسم حرب استنزاف كهذه لصالحه في المدى المنظور، فيما يضطر الشعب السوري والعربي للنظر إلى إنجازات مقاومتهم ضد السيطرة الغربية والاسرائيلية وضد الطغاة الإقليميين وهي تتلاشى ثم تتعرض للزوال آخر الأمر.

من أجل إنقاذ هذه المكتسبات، ولمواصلة النضال من أجل الديموقراطية والعدالة الاجتماعية وحق تقرير المصير، لا مفر من حل سياسي للنزاع عن طريق التفاوض. وبهذا السبيل فحسب يمكن إخماد الطائفية وتجنب التدخل الأجنبي وإبقاء اليد العليا للحراك الجماهيري الديموقراطي.

ومن أجل وقف سفك الدماء ودعم حل سياسي، فإننا نعمل على أساس المعايير التالية:

1. الدعم الكامل لعملية سياسية ينبغي أن تبدأ عن طريق المفاوضات وعبّر وقف إطلاق النار، وتتمازج مع مسار نحو التهدئة ووقف العسكرية، من أجل أن يتاح المجال للسوريين لتلقي المساعدات الضرورية ومن ثم التعبير عن إرادتهم سلمياً وعبّر صناديق الاقتراع في نهاية المطاف.

2. ولأن أي حل يجب أن يقوم على إرادة الشعب السوري وسيادته، فإننا نرفض قطعياً أي شكل للتدخل العسكري الأجنبي أيا كان مصدره.

3. احترام حق تقرير المصير يعني أيضاً احترام الحقوق الديموقراطية والاجتماعية للاكثرية الساحقة. لذلك يجب عدم إقصاء أية قوة سياسية مهمة عن العملية السياسية مسبقاً. إن اتفاق سلام دائماً يجب أن يفرضي إلى عملية دستورية، تؤمن انتخابات حرة تنظمها حكومة انتقالية.

4. وبسبب تزايد توظيف الولاء الطائفي في الصراع، مما يصعب توحيد القطاعات الشعبية على أساس الديموقراطية، فإننا ندعم كل مبادرة واتجاه ضمن القوى السياسية والعسكرية على السواء، تدعو إلى التسامح بين المجاميع الدينية على أرضية المساواة في الحقوق بين جميع المواطنين.

وبتوقيعنا فإننا ننطق بدعمنا الكامل للوفد الدولي الذي سوف يتوجه إلى سوريا بداية عام 2013، آمليين أن تحقق هذه المبادرة إسهاماً فاعلاً من أجل السلام في المنطقة.